



وزارة الاقتصاد  
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية – تونس

ادارة التحليل والمعلومات التجارية والصناعية	د. مطر احمد	مراجعة
ادارة سياسات التجارة الخارجية	هند اليوحه	اعداد

قطاع التجارة الخارجية

2016

## الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما تصدره منظمة التجارة العالمية من تقارير ودراسات لدول مختارة حول بعض الدول ،

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد أعدت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقبود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، حيث تركز هذه التقارير على تقارير مراجعة السياسة التجارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2016م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات دقيقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة.

## تطورات القطاعات الاقتصادية

أوضح التقرير انه على الرغم من الأزمة الاجتماعية والسياسية التي ضربت تونس في نهاية عام 2010 والاضطرابات التي تلت ذلك، بما في ذلك سلسلة الهجمات التي بلغت ذروتها في عام 2015، ظل معدل النمو الاقتصادي إيجابياً إلى حد كبير بفضل التنوع النسبي لاقتصاد البلاد ، وقوة القوى العاملة ، ونتيجة لذلك، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغ قرابة 3,250 يورو في عام 2014. ما زال البنك الدولي يصنف على أنها من الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط.

وأورد التقرير انه لا تزال التجارة في غاية الأهمية بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث شكلت نسبة تجارة السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 90% حيث يلاحظ انخفاض حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (45% في عام 2005 إلى 39% في عام 2015) إلى جانب وجود ارتفاع في نسبة الواردات (45% إلى 50%) وهذا يدل إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات لإحياء القدرة التنافسية للشركات التونسية.

وذكر التقرير لم يتم تحديث السياسة التجارية في تونس منذ مراجعتها عام 2005، ولم تكن مدرجة في إصلاحات بعيدة المدى التي أدخلت بعد اعتماد دستور جديد في عام 2014، في أعقاب الأزمة الاجتماعية-السياسية، ومن ناحية أخرى فإن هذا الإصلاح الدستوري مهد الطريق لتغييرات جذرية في الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية، والشفافية وسيادة القانون.

كل مشروع قانون يخضع الآن لإجراء مشاورات عامة إلزامية. وبالمثل ينص الدستور الجديد على أن الرسوم والضرائب المطبقة على بعض المنتجات يمكن زيادتها وخفضها حسب القانون فقط، وليس عن طريق زيادات محددة، وهو ما يعني أن السياسة الاقتصادية للبلاد أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها.

وأورد التقرير انه في حين أن قطاع التعدين والنفط والغاز على وجه الخصوص يوفر إمكانات كبيرة للتنمية في تونس. وقد كان هناك انخفاض حاد في الدعم المخصص لإستهلاك الطاقة منذ عام 2014، وفي عام 2016 تم تحديد آلية تسعير تلقائي لمؤشر أسعار الوقود المحلي في الأسعار الدولية، وحتى ذلك الحين فقد وُضعت أسعار للوقود في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع.

### الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف

أورد التقرير انه في عام 2012 انضمت تونس إلى اتفاقية لاهاي بشأن التسجيل الدولي للرسوم والنماذج الصناعية، وفي عام 2013 انضمت إلى اتفاق بروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. ووقعت وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية واعتمدت في مايو 2015 في جنيف. في يوليو 2014 تم توقيع اتفاقية بين تونس ومنظمة براءة الاختراع الأوروبية بشأن المصادقة على براءة الاختراع الأوروبية. تونس لم توقع بعد على اتفاقية روما لحماية الحقوق المجاورة، ولكن قد أدرجت بالفعل في تشريعاتها أحكام تلك الاتفاقية.

أعربت تونس عن اعترامها التصديق على البروتوكول المعدل لاتفاق TRIPS فيما يتعلق بالترخيص الإجباري. كما خضع الإطار التشريعي والتنظيمي في تونس لحقوق التأليف والنشر للإصلاح الجوهري مع اعتماد قانونا يهدف إلى تعزيز حماية الملكية الأدبية والفنية وذلك في عام 2009.

### تسهيل التجارة

ساهم التبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية عبر نافذه واحدة هي شبكة التجارة التونسية " Tunisie Trade Net"، والتوقيع والدفع الإلكتروني للرسوم والضرائب في تحقيق هدف التخليص الجمركي.

منذ عام 2015 خضعت جميع الواردات التقنية للمراقبة الإلكترونية. ومن بين الإجراءات التي لم يتم حوسبتها تلك المتعلقة بالمزايا الضريبية المتوفرة والتي طالبت ب 42% من البيانات الجمركية في عام 2015. هذه المعوقات المختلفة والإعفاءات من الرسوم والضرائب تزيد من خطر الفساد وتدمر هيكل التعرفة الأصلي، وتخلق الاضطرابات بين الشركات ومن ضرورة مواصلة الإصلاحات التعريفية.

وذكر التقرير ان رسوم الإستيراد في عام 2015 لازالت تمثل ما يقارب ربع مجموع إيرادات الدولة من الضرائب ، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على منتجات اللحوم والألبان والزيوت والفواكة والتي ينبغي أن تكون مراقبة من قبل منظمة التجارة العالمية مثل الرسوم والضرائب بسبب عدم استقرارها. وفيما يتعلق بالضرائب المحلية (ضريبة القيمة المضافة) على الواردات التي تمثل 11% و 13% من اجمالي إيرادات الدولة ، فقد انخفضت معدلات ضريبة القيمة المضافة من 4- 3 (18%، 12% و 6%) منذ عام 2005، وتم إلغاء أعلى معدل له (29%). وفي حالات مختلفة يتم تطبيق الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على الواردات إذا كان المنتج المعني لا يعادل المنتج الذي يتم تصنيعه محلياً.

في عام 2009 تم تحديث التشريعات التونسية لجعلها أكثر تماشياً مع المعايير الدولية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية والإلتزام بمعايير الجودة الدولية ، وهي حالياً قيد المناقشة مع الإتحاد الأوروبي بشأن إتفاق تقييم المطابقة والإعتراف المتبادل والذي يشمل الصناعات الكهربائية والميكانيكية ومنتجات البناء.

مازالت إجراءات الصحة النباتية تستند على قانون عام 1992، وآخر تحديث في عام 2001 ، وتنظيم التشريعات الصحية للواردات والصادرات تعود لعام 1999، ولدى تونس إخطارين فقط لمنظمة التجارة العالمية قُدمت في عام 2015.

## العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين تونس ودولة الإمارات العربية المتحدة بلغت حوالي 389.2 مليون دولار خلال عام 2015 ، حيث يعمل الطرفان على تعزيز علاقتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى تونس الومنيوم غير مشغول ( خام ) ، منشآت واجزاء منشآت مثل جسور ومقاطع جسور وبوابات سدود وابرار و صواري شبكية وسقوف وهياكل سقوف وابواب ونوافذ ، سدادات واغطية ، كبسولات للفناني ، سدادات ملولبة واغطيتها للبراميل واخنام . وتستورد منها فلوريدات ، فلوروسيليكات وفلورو الومينات ، زيت زيتون وجزئياته ، بدل ، اطقم ، جاكيتات وسترات فضفاضة وبنطلونات عادية .

## الاستثمار الاجنبي المباشر

وأورد التقرير ان الحكومة شرعت في إصلاح قانون الاستثمار لعام 1993، حيث صممت بداية لجذب الاستثمارات المباشرة، وخاصة من الخارج ، والأنشطة التي تستهدف التنمية الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص الصادرات. وأشار التقرير إلى أن قانون الضرائب والحوافز يحتوي على العديد من القيود التي لا تشجع على الاستثمار. فعلى سبيل المثال، يسمح القانون باستيراد المواد المطلوبة للاستثمار والإعفاء من الرسوم والضرائب ، شريطة أن لا يكون هناك تصنيع محلي لهذه المواد أو ما يعادلها، والتي أثبتت أنها ليست فقط معقدة ومتناقضة، ولكن أيضا مكلفة للإدارة وليست فعالة جدا، والتي هي قيد المراجعة حاليا."

## معالم بارزة

ذكر التقرير ان القانون الجديد بشأن المنافسة والأسعار المعتمدة في عام 2015 يعطي قوة أكبر لمجلس المنافسة، ويفرض عقوبات صارمة على الممارسات المنافسة للمنافسة. ومع ذلك، فإن العديد من السلع والخدمات لا تزال مستبعدة من نظام التسعير حيث أنها تعتبر من السلع "الأساسية" المدعومة من قبل الدولة. والتي تشمل الخبز وغيرها من المواد الغذائية فضلا عن السلع والخدمات المقدمة من الدولة مثل (المياه، الكهرباء، الغاز، الخدمات البريدية، والميناء وخدمات المطار) وبعض السيارات. وهكذا تستمر الدولة في التأثير على واردات السيارات بواسطة منح الدعم لمختلف مصانع السيارات لعدد من الشركات الأجنبية واللجوء لنظام الحصص لغيرها من المركبات.

أوضح التقرير انه كانت هناك تغييرات هامة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية التي توجت بالإعتماد في مارس 2014، المرسوم الجديد الذي يحتفظ بإمكانية إعطاء تفضيل للمنتجات التونسية. ومع ذلك منح حصة المشتريات الحكومية للشركات الأجنبية، التي ظلت مستقرة بين عامي 2006 و 2010 في حوالي 7%، وارتفعت بشكل حاد إلى ما يقارب 33% عام 2014. وقد تم اعتماد قانون جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص في نوفمبر 2015 بهدف تنويع سبل تلبية احتياجات المشتريات الحكومية ومصادر التمويل عن طريق السماح للموردين من القطاع الخاص لتتوافق مع البناء وتحويلها أو صيانتها للأشغال العامة.

و اورد التقرير انه حالياً يجري دفع قوانين جديدة لتحديث الإطار القانوني للقطاع المصرفي ، كما أدخلت الحكومة إصلاحات لنظام التأمين في ظل وجود العديد من القطاعات الأجنبية عام 2008 ، وعموماً ، ينبغي لهذه التدابير أن تساعد القطاع المالي للعب دوره في توفير الائتمان للاقتصاد وزيادة المدخرات. وهذه الإصلاحات ترحب أيضاً بقطاع النقل والاتصالات والتي تعتبر أساسية لتيسير التجارة الدولية

واجتذاب الإستثمارات الأجنبية. الشركات الراغبة في تقديم الخدمات في هذه القطاعات بحاجة إلى وجود شريك تونسي، وظلت الدولة شريك مساهم مهم في قطاع النقل الرئيسي، شركة البريد والاتصالات.